

علاج موضوعا واحدا على الخيار

الموضوع الأول:

هل يمكن القول أن تبني الدولة للنظام الاقتصادي الرأسمالي يكفل لها النمو والرفق الاقتصاديين؟

الموضوع الثاني:

قيل: " إن العدالة الاجتماعية لا تحقق إلا بالعمل وفق مبدأ التفاوت بين الأفراد". دافع عن صحة هذه الأطروحة.

الموضوع الثالث: النص.

"يجب أن يوافق الناس قاطبةً على أنه لكي يكون لدينا قيمة أخلاقية، أعني لكي نرسى دعائم الإلزام، ينبغي أن يتضمن القانون في ذاته ضرورة مطلقة، ويجب ألا تقتصر مشروعية الأمر التالي: "لا يجب أن نكذب" على بعض الناس بحيث لا تبعاً سائر الكائنات العاقلة به، وكذلك شأن جميع القوانين الأخلاقية الأخرى الحقيقية. ويترتب على ذلك أننا لا ينبغي أن نبحث عن مبدأ الإلزام في طبيعة الإنسان، ولا في الملابس التي تكتنفه في هذه الدنيا، بل أن نبحث عنه بحثاً أولياً في تصورات العقل الخالص ذاتها، وكل أمر آخر يُؤسس على مبادئ من محض التجربة، وإن كان من بعض زوايا النظر أمراً كلياً إذا جاز أن يُطلق عليه قاعدة عملية في عين اللحظة التي يعتمد فيها على أسباب تجريبية، لا يمكن أبداً أن يُقال عنه إنه مبدأ أخلاقي.

ومن ثم فليست القوانين الأخلاقية فحسب بما تنطوي عليه من مبادئ، تتميز تميزاً جوهرياً في كل معرفة عملية عن كل ما يشمل شيئاً ما تجريبياً، ولكن أيضاً عن كل فلسفة أخلاقية تعتمد اعتماداً تاماً على جزئها الخاص. وحين تُطبَّق على الإنسان لا تستعير أدنى استعمارها من معرفة ما هو كائن تاريخياً، وإنما على العكس من هذا، تزوده من حيث هو كائن عاقل بقوانين أولية.

والحق أن هذه القوانين تتطلب كذلك ملكة حكم شحذتها التجربة حتى تميز من جهة أية حالات يمكن أن تنطبق عليها، ولكي تسري بها من جهة أخرى، إلى الإرادة الإنسانية، وتمدها بنفوذ على الناحية العملية؛ ذلك لأن الإنسان من حيث هو خاضع لعدد كبير من الميول، قادر تماماً ومن غير شك على أن يتصور فكرة عقل عملي خالص، ولكن ليس لديه في يسر، القدرة على أن يجعل هذا العقل فعالاً فعالية تتحقق تحققاً ملموساً في سلوكه".

إيمانويل كانط "أسس ميتافيزيقا الأخلاق"، ص 213-214

المطلوب: أكتب مقالة فلسفية تعالج فيها مضمون النص.